الفصل الثالث

مراحل إدارة وتمليك وحيازة الأرض الزراعية

قال الله تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ **(سورة الأعراف آية ١٢٨).**

تعاقب البشر على حب تملك الأرض من أجل المنفعة والاستفادة من خيراتها والاستمرار فى الحياة وتعد زراعة وفلاحة الأرض فى مصر العنصر الأساسى للاقتصاد منذ القرون القديمة وصارت أحد مصادر الدخل الرئيسية لدولة الخلافة الإسلامية منذ فتح مصر، وأُعتبرت أراضى مصر ملكًا لبيت مال المسلمين فى عاصمة الدولة الإسلامية التى تغير مكانها مع انتقال عاصمة الخلافة الإسلامية من مدينة لأخرى على مدى العصور.

ومن ثَمَّ فإن القائمين على زراعة هذه الأراضى -أى واضعى اليد عليها - والمنتفعين بها لا يُعْتبروا مُلاكًا لها حيث أن ملكية الرقبة فيها هى لبيت مال المسلمين وأن وضع القائمين على زراعتها هو وضع المنتفعين فقط.

وتم ربط الخراج على هذه الأراضى والذى يُستقطع من جملته ما يَلزم لإدارة الشئون العامة فى مصر ويُرسل باقيه إلى إدارة بيت مال المسلمين سواء كان فى المدينة المنورة أو فى دمشق فى عهد الدولة الأموية ثم فى بغداد فى عهد الدولة العباسية إلى أن استقر أخيرًا فى القسطنطينية فى عهد الدولة العثمانية منذ

أن تم ضم مصر للدولة العثمانية فى عهد السلطان "سـليم الأول" إلى نهاية تبعية مصـر للدولة العثمانية فى عهد أسرة محمد على.

ومثـال لذلك ما جاء فى زمن الأيوبيين من إرسـال قيمـة خراج بعض من بلدان الأعمال القوصية[1] للإنفاق على البلاد الحجازية الشريفة كالتالى:

- قِفْط ومساحتها ٥٤١٣ فدان وعبرتها ٥٤٣٣ دينار ترسل باسم أمير المدينة الشريفة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام.
- نقادة وعبرتها ٢٠٠٠ دينار وقف خدام الحجرة النبوية الشـريفة أوقفها الناصر صـلاح الدين مع قرية سـندبيس قليوبيـة على أربعة وعشـرون خادمًا يخدمون الضريح الشريف النبوى على ساكنه أفضل الصلاة وأتم التسليم بالمدينة المنورة[2].
- قِنَى (قـنا) وجزائرها وجروفها مسـاحتها ٨٧٥٦ فـدان وعبرتها ٦٥٠٠ دينار ترسل للإنفاق على الأشراف ببلاد الحجاز الشريف.
- دَمَامِين، مساحتها ٢٥٨٩فدان وعبرتها١٠٥٠٠دينار وقف الحرمين الشريفين.
- دَنْدَرَا وجزائرها، مسـاحتها ٨٦٩١ فدان وعبرتها ٨٠٠٠ دينار كانت باسم والى الفيوم، ثم الأمير يشبك الأشرفى الدوادار.

لـذا فقد اهتم الولاة والحكام بتنظيم الشـكل الأمثل طبقًـا لمنظورهم وقتذاك فى كيفية تحصيل الخراج والجزية وغيرها من الضرائب والعوائد وتعاقبت على جزيرة "المؤنسية / الحميدات" تلك المراحل بحلوها ومرها ومن تلك الأنظمة ما يلى:

(١) الشيخ شرف الدين يحيى بن الجيعان، التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، القاهرة المطبعة الأهلية ١٨٩٨م، صـ ١٩٥.

(٢) ابن دقماق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار القسم الثانى، المكتب التجارى للطباعة بيروت، صـ٣٣.